والفلسطينية. ولولاهما لما بقي شعار الدولة الديمقراطية مطروحاً[٥٧]. وأصبحت الصاعقة منقسمة... وعرفت فتح أيضاً عدداً من التفاعلات الداخلية. في هذا السياق بالذات عاد المجلس الوطني الفلسطيني الثامن الى تأكيد شعار الدولة الديمقراطية رغم كل شيء[٥٨]:

«ان الكفاح المسلح ليس كفاحاً عرقياً أو مذهبياً ضد اليهود.. ولهذا، فإن دولة المستقبل في فلسطين المحررة من الاستعمار الصهيوني هي الدولة الفلسطينية الديمقراطية التي يتمتع الراغبون في العيش بسلام فيها بالحقوق والواجبات نفسها، ضمن اطار مطامح الأمة العربية في التحرر القومي والوحدة الشاملة... مع التأكيد على وحدة الشعب في ضفتي الأردن كلتيهما».

وأعلن ياسر عرفات، في مقابلة صحافية بشأن نتائج الدورة الثامنة للمجلس الوطني[٥٩]، أن الهيئة العامة للمجلس عادت للمرة الأولى الى استعادة شعار فتح من أجل دولة ديمقراطية في فلسطين. وأضاف أن دورات سابقة للمجلس ناقشت هذا الهدف لكنها لم تقره؛ انه حدث بالغ الأهمية ولا سابقة له.

على امتداد النصوص التي أقرها المجلس الوطني الفلسطيني نلمس التناقض بين ضرورة الدولة الديمقراطية وبين وحدة ضفتي الأردن. الّا أن ذلك يشكل نجاحاً ملحوظاً لـ «فتح»، سيما وقد عاد التأكيد الصريح أن منظمة التحرير الفلسطينية انما هي الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني، وانها هي المعنية بقيادة الثورة الى النصر. ويسجل هذا التأكيد الذي استعاده الاجتماع الاستثنائي للمجلس الوطني في عمان خطوة كبيرة الى الامام في اتجاه الاعتراف الحقيقي بالاستقلالية الفلسطينية.

ان التصفية النهائية لوجود المقاومة في الأردن، والاخفاق التدريجي لمحاولات قلب الملك حسين وقيام مشروع المملكة العربية المتحدة في عام ١٩٧٢، وضعت منظمة التحرير الفلسطينية أمام مسؤوليات كبيرة. وفي حين أن وحدة الضفتين ظهرت كضرب من الخيال فقد ترسخت، كقضية ملموسة، قضية سيادة منظمة التحرير الفلسطينية على الأرض المحتلة منذ ١٩٦٧ واقامة دولة فلسطينية*. كان لابد اذاً، من اجتياز طريق طويلة قبل أن تقر منظمة التحرير هذا الهدف؛ أصبح الهدف الجوهري بعد أيلول (سبتمبر) الأسود هو الدفاع عن الثورة، وليس التحرير[٦٠]. وكان لابد من تبدل في نسبة القوى بالمنطقة لأجل القبول بهذه الصيغ الجديدة. وحدث يومها، وفي انقلاب غريب في منطق التاريخ السياسي، أن اخصام الدولة الديمقراطية أصبحوا من كبار مؤيدي هذه الدولة بمقدار ما يؤدي هذا الشعار الى محاربة شعار الدولة في الضفة الغربية وغزة!

وقبل أن نحاول استخراج بعض الاستنتاجات من هذا الجدال بشأن الدولة الديمقراطية في مرحلة ١٩٦٧ ــ ١٩٧٠، نود أن نتفحص على وجه السرعة مسألتين لم يتناولهما بحثنا، وهما العلمانية ومحتوى الدولة الاجتماعي.

على خلاف الفكرة الواسعة الانتشار لا ترتبط فكرة الدولة الديمقراطية في الفكر

(*) الفكرة كانت مقبولة لدرجة أن أنور عبد الملك في كتابه «الفكر السياسي العربي المعاصر» يورد بيان حركة فتح بتاريخ أول كانون الثاني (يناير) ١٩٦٩ تحت عنوان: «من أجل فلسطين مستقلة، ديمقراطية وعلمانية»، في حين أن كلمة العلمنة غائبة كلياً عن نص البيان المذكور.